

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

محور الاقتصاد الكلي

بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن





4	المُلخَص التَّنفيذِي
5	تقديم
7	أولاً: واقع الاقتصاد الكلي والاستثمار في الأردن (حقائق وأشكال)
16	ثانياً: تقييم استراتيجيات الاستثمار وبيئة الأعمال
19	ثالثاً: النظرة المستقبلية للاستثمار وبيئة الأعمال
21	تقليل الإجراءات وتحسين الخدمات
21	الإصلاحات التشريعية
22	جذب الاستثمار في الأردن
23	رابعاً: الإنجازات التي حققتها هيئة الاستثمار الأردنية وأبرز ما جاء بها
25	التوصيات
28	ملحق: الأولويات الاستراتيجية والمبادرات ذات الأولوية ومؤشرات الأداء الرئيسية ضمن السيناريو المستهدف لبيئة الأعمال

الملخص التنفيذي

تبنى الأردن العديد من الإصلاحات التي ساعدته على الخروج من التقلبات الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، ومن بينها البنية التحتية، مما أدى إلى مزيد من الاندماج في الاقتصاد الإقليمي. وقد أعطت هذه الجهود الخبرة في الترويج للاستثمار وتنمية التجارة، ومع ذلك هناك حاجة لإصلاح مجموعة من الأنظمة والعمليات التجارية في الأردن، بما في ذلك ما يتعلق بخفض الكلف، ومخاطر الاستثمار، وكلف ممارسة الأعمال التجارية.

تستعرض مراجعة بيئة الأعمال والاستثمار واقع الاقتصاد الكلي، والمؤشرات الاقتصادية، بهدف مراجع التقدم وأثره على الاستثمار، ثم مراجعة واقع الاستثمار من خلال الاستراتيجيات المعلنة والخطط الوطنية التي تستهدف تعزيز بيئة الأعمال وتحليلها ورصد ما أنجز منها وما لم يُنجز، وبيان أسباب ذلك.

كما تحتوي المراجعة النهج، والنظرة المستقبلية التي يجب التوجه نحوها بحيث يجري الانتقال إلى مرحلة تنفيذ عملي وواقعي للاستراتيجيات والسياسات من خلال خطط عمل وإجراءات قابلة للتطبيق ويمكن قياس نتائجها وأثرها على الاستثمار. وتستعرض المراجعة أبرز متطلبات تطوير بيئة الأعمال، ومدى قدرة الاستراتيجيات على تحقيقها، كما تتضمن العديد من التوصيات التي من شأنها دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية في حال تم الأخذ بها.

وفي هذا السياق، تتطرق المراجعة إلى تأثير كلف الطاقة على تدفق الاستثمار، والذي يشكل حاجساً كبيراً لدى الاستثمارات القائمة بسبب الكلف العالية، ويحد من القدرة على اتخاذ قرار الاستثمار سواء للمشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة. ومن جهة أخرى، تظهر أسباب التعثر في هذا الملف من خلال توالي التصريحات الحكومية التي تفتقر إلى الفنية والاحتراف بشأن إعادة النظر بعقود واتفاقيات توليد الطاقة، ومن شأن مثل هذه التصريحات أن ترسل رسالة سلبية للمجتمع الدولي، وبخاصة مجتمع المستثمرين، حول عدم احترام الدولة لعقودها مع الجهات المختلفة، الأمر الذي ينفّر المستثمرين من القدوم إلى الأردن والاستثمار فيه.

التقديم

تعمل الحكومة على جذب رجال الأعمال والمستثمرين والقيادات في العالم إلى الأردن، وتعريفهم بأفاق الاستثمار في الأردن وما يتوفر في المملكة من تشريعات وبيئة آمنة واستثمارية ناجحة ومحفزة لأي مستثمر في العالم. كما تمحورت توجهات الحكومات المتعاقبة نحو إيجاد الخطط والبرامج المستقبلية المرتكزة على تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وزيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن النهوض بأداء الاقتصاد الوطني وتحسين كفاءة خدماته وجودتها.

إضافة إلى ذلك، يقوم الملك عبد الله الثاني بدور كبير في التعريف بالمزايا الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في الأردن، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة، وجذب الاستثمارات، وذلك لوضع اسم الأردن على الخريطة الاقتصادية العالمية، وتمتين العلاقات بين الأردن والتجمعات الاقتصادية حول العالم.

ويتميز الأردن بعدد من المقومات التي تجعله نقطة جذب كبيرة للاستثمارات العربية والأجنبية، أهمها موقعه الاستراتيجي على مفترق طرق الأسواق الإقليمية والعالمية، الأمر الذي يساعد على النفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية متطورة من شبكة طرق ووسائل نقل وميناء حيوي ومطارات وغيرها من الأمور اللوجستية التي تدعم القطاعات الاقتصادية في مجالات الصناعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة، والتي يدعمها توفر المناطق التنموية والمدن الصناعية والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة مع العديد من الدول. كما يمتلك الأردن ثروة بشرية مدربة ومؤهلة ذات قدرة فنية وإدارية على التعامل مع المشاريع الاستثمارية بأنواعها المختلفة، ما يتيح للأردن أن يكون بوابة للعديد من الأسواق الإقليمية.

وبالرغم من الظروف الإقليمية المحيطة والأوضاع الدولية غير المستقرة، نجح الأردن في المحافظة على استقراره السياسي والاقتصادي مع أن موارده محدودة وإمكانياته قليلة، واستطاع بناء قواعد متينة للنمو الاقتصادي والاستفادة من هذه الظروف في جذب بعض الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تقديم حوافز وتسهيلات مختلفة للاستثمار، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب الذي يستطيع المنافسة مع الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد كثفت الحكومة مؤخراً جهودها لتشجيع الاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية من خلال التركيز على حل بعض المشكلات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأردني عالمياً وإقليمياً ومحلياً، كالحرب العالمية على الإرهاب والتي كان للأردن دور فيها، والأزمة المالية العالمية وما صاحبها من كساد عالمي في عام 2008 وتم خلالها إعادة النظر بالاتفاقيات

التجارية العالمية والقواعد التي تحكمها، وتأثير «الربيع العربي» والتوترات التي شهدتها بعض الدول، مما خلق تراجعاً في استقطاب الاستثمارات إلى الأردن، وأدى إلى ارتفاع الدين العام وتحميل الخزينة كلفاً إضافية تقدر بستة مليارات دينار.

كما أسهمت جملة من الأحداث والأوضاع المحلية في التأثير سلباً على الاستثمار في الأردن، ومن بينها سوء الأوضاع الاقتصادية، والاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي، ورفع الدعم عن المشتقات النفطية، وارتفاع أسعار السلع، وتعديل قانون ضريبة الدخل في عام 2018، فبرزت هنالك حاجة إلى تحقيق توازنات دقيقة والقيام بإجراءات واضحة من شأنها الحفاظ على الاستقرار على المستوى الكلي، وتقديم الخدمات بشكل لائق، واستمرار كسب ثقة المؤسسات الدولية. وفي هذا السياق، عملت الحكومة على توطيد أعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الإطار التشريعي المؤسسي والتنظيمي والرقابي الجاذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية المباشرة، خاصة قانون الاستثمار والنافذة الاستثمارية، وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، يعمل الأردن على منافسة العديد من الدول الإقليمية في جذب الاستثمار، إلا أن الاستراتيجيات المتعاقبة لم تساهم في تعزيز هذا التوجه، وخصوصاً ارتباط التنافس في جذب الاستثمارات بعوامل الثبات التشريعي وكلف الإنتاج والتي تتسم بالارتفاع في الأردن، ويظهر ذلك من خلال انخفاض تدفق الاستثمار المباشر إلى الأردن خلال عام 2019 ليصل إلى 647 مليون دينار.

وتعدّ كلف الطاقة من أبرز التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية بالأردن، وهي تشكل أيضاً عاملاً رئيسياً في ارتفاع كلف التشغيل، مما ينعكس على بيئة الأعمال وتطويرها. وما زال هناك العديد من الإجراءات والحلول التي ينبغي تنفيذها للتوجه نحو الطاقة البديلة لتوفير بديل عن الطاقة التقليدية، فضلاً عن أن الطاقة المتجددة تساهم في انخفاض أسعار الطاقة وكلف التشغيل، ولهذا التوجه أبعاد إيجابية على تنافسية المنتجات وقدرة الشركات على التطور والتوسع إضافة إلى الآثار الإيجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ولكون الطاقة تشكل كلفة مرتفعة بالنسبة لكثير من القطاعات الاقتصادية، فإن الانخفاض الحاصل في أسعارها يؤدي إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري جراء انخفاض كلفة فاتورة النفط التي ترهق كاهل الاقتصاد الأردني، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي من خلال إحداث تأثيرات مباشرة في جانبي العرض والطلب وبالتالي زيادة الإنتاج لتلبية الطلب الإضافي الناجم عن انخفاض الأسعار، علاوة على تخفيض عجز الموازنة العامة دون المستوى المقدر في قانون الموازنة العامة. كما يؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى تراجع حصيلة ضرائب المبيعات العامة والخاصة على المشتقات النفطية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن هنالك بعض السلبيات التي يتأثر بها الاقتصاد الأردني نتيجة انخفاض أسعار الطاقة، إذ إن تراجع الفوائض المالية لدول الخليج المصدرة للنفط قد يساهم في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصاً في سوق عمان المالي الذي تستأثر دول الخليج بأكبر مساهمة لغير الأردنيين، إضافة إلى تاثر قطاعات أخرى كالسياحة وحوالات العاملين، ولهذا فإن مقدار تأثر الاقتصاد الأردني بانخفاض أسعار الطاقة يعتمد على الأثر النهائي الناجم عن الإيجابيات والسلبيات المترتبة على ذلك.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في ملف الطاقة إلا أنه ما زال يشكل حاجساً كبيراً لدى الاستثمارات القائمة بسبب الكلف العالية، ويحد من القدرة على اتخاذ قرار الاستثمار سواء للمشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، ومثال ذلك تأثر قطاع الصناعات والتعدين كمصانع الحديد والإسمنت التي تواجه كلفاً تشغيلية كبيرة أدت إلى إغلاق عدد من مصانع الحديد بسبب ضعف قدرتها على المنافسة. كما قامت الحكومة بوضع ضرائب خاصة على اتفاقيات الغاز التي ما زالت حيز التنفيذ مع عدد من المصانع، مما أدى إلى تعطل بعض هذه الاتفاقيات وحرمان المصانع من تخفيض كلفها التشغيلية.

ومن جهة أخرى، تظهر أسباب عدم التطبيق في هذا الملف من خلال كثرة التصريحات الحكومية الأخيرة في مجال إعادة النظر بعقود واتفاقيات توليد الطاقة، وهي تصريحات تفتقر إلى الفنية والاحتراف وترسل رسائل سلبية للمجتمع الدولي، وبخاصة مجتمع المستثمرين، حول عدم احترام الدولة لعقودها مع الجهات المختلفة، الأمر الذي من شأنه تفتير المستثمرين من القدوم إلى الأردن والاستثمار فيه.

أولاً: واقع الاقتصاد الكلي والاستثمار في الأردن (حقائق وأشكال)

أ. واقع الاقتصاد الكلي

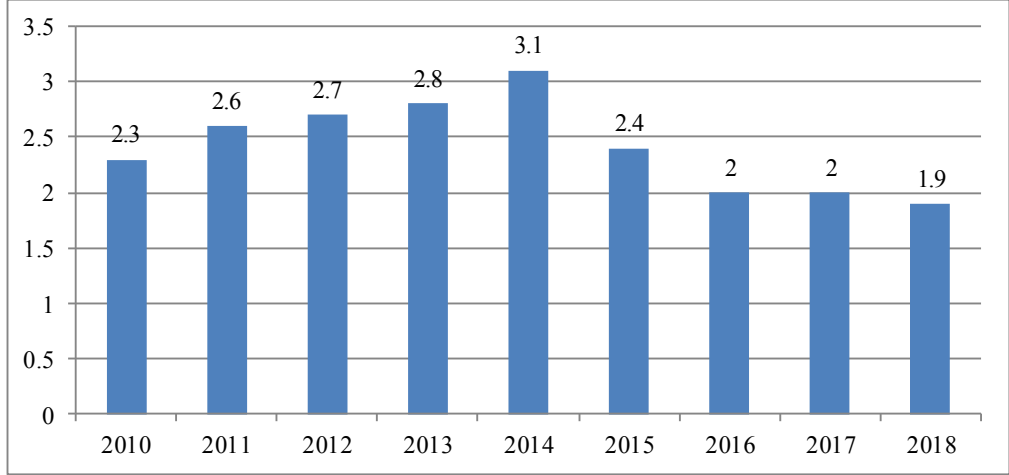
تشير مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأردن خلال السنوات الأخيرة إلى التراجع بسبب الأوضاع السياسية في المنطقة (الشكل رقم 1)، حيث سجلت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال السنوات الثماني الأخيرة متوسط نمو يقدر بـ 2.4%، واستطاع الناتج المحلي الإجمالي المحافظة على نمو بعض القطاعات الإنتاجية بينما تراجعت القطاعات الخدمية نتيجة زيادة الضغوطات عليها. وشهدت غالبية الأنشطة الاقتصادية نمواً بنسب متفاوتة، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1.9% في عام 2018، وكان النمو المتحقق 2.0% في عام 2017.

ويربط هذه الأرقام مع السيناريوهات المستهدفة ضمن «رؤية 2025» والتي توقعت متوسط نمو اقتصادي حوالي 5.7% سنوياً، تبدو هذه المؤشرات بعيدة كل البعد عن الواقع، وهو ما انعكس مباشرة على بيئة الأعمال وقدرة التنافسية، وخصوصاً في جانب تصدير المنتجات.

ومن أسباب ضعف النمو في بعض الأنشطة الاقتصادية وجود عوامل خارجية وداخلية أدت إلى عدم تحقيق النمو للاقتصاد الأردني. فمن العوامل الخارجية: الاضطرابات الإقليمية في سوريا والعراق التي نجم عنها موجات لجوء كبيرة وزيادة العمالة الوافدة؛ ما ساهم في زيادة عدد سكان المملكة التي أدت بدورها إلى زيادة الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وإغلاق المنافذ الحدودية أمام الصادرات الأردنية. أما العوامل الداخلية فمن أبرزها: الإجراءات البيروقراطية، وتدني كفاءة الجهاز الإداري، وتخبط القرارات الحكومية، وتدني الإنفاق الرأسمالي، وارتفاع كلفة الإنتاج من الطاقة والعمالة، ووجود العديد من التشوهات الاقتصادية والضريبية، وتراجع القوى الشرائية. وقد أدى ذلك إلى عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذلك أصبح واجباً العمل على زيادة الاستثمار، وتحقيق الاستقرار المالي، وضبط العجز، وتحسين مستوى الخدمات، وتحقيق نظام ضريبي عادل.

وقد حاولت الحكومات المتعاقبة إيجاد حلول لهذه التحديات من خلال مبادرات ومشاريع من أبرزها النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار الأردنية، والتي ما زالت تعاني من البيروقراطية الحكومية ولم تقم بالمهام المناطة بها على أكمل وجه. وفي مسح ثقة المستثمرين من قبل منتدى الاستراتيجيات الأردني، أظهرت نتائج المسح أن المستثمرين غير راضين عن خدمات الهيئة، وليس لديهم معرفة بطبيعة الحوافز التي يمكن أن تقدمها الهيئة لهم. ولعل هذا يعود إلى نقص في تطبيق الاستراتيجيات الاستثمارية، وعدم وضع أهداف قابلة للتحقيق والقياس بشكل ملموس، وربط تنفيذ الاستراتيجيات بعدد من الجهات والشركاء وبالتالي مواجهة المزيد من الإجراءات البيروقراطية.

الشكل رقم (1): التطورات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2018
معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، حسابات الناتج المحلي الإجمالي، 2018.

وفي ما يتعلق بمعدل التضخم مُقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، شهد الاقتصاد الأردني انكماشاً في المستوى العام للأسعار خلال عامي 2015 و2016، بلغت قيمته 0.9%- و0.8%- على التوالي. جاء ذلك نتيجة الانخفاض في أسعار النفط والمواد الغذائية في السوق العالمية، والذي انعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق المحلية، والتي تشكل الوزن الأكبر في سلة المستهلك، إلا أن الضغوط التضخمية على الأسعار عادت خلال عام 2018، فقد سجل معدل التضخم خلال عام 2018 ارتفاعاً مقداره 4.5% مقارنة بعام 2017. وساهمت سلعة التبغ والسجائر ثم مجموعة النقل بالجزء الأكبر في ارتفاع معدل التضخم لعام 2018.

وأثرت الأوضاع السياسية في المنطقة على الميزان التجاري، نتيجة توقف التجارة البينية بين الأردن والدول المجاورة، وإغلاق عدد من الأسواق التي كانت مفتوحة للمنتجات الأردنية. وفي عام 2018 سجلت قيمة الصادرات الكلية ارتفاعاً بنسبة 3.5% مقارنة بعام 2017، لتصل إلى 5518.5 مليون دينار. وانخفضت مستوردات المملكة خلال الفترة نفسها بنسبة 1.4%، لتصل إلى 14.353.2 مليون دينار. وعليه، فقد شهد الميزان التجاري انخفاضاً بنسبة 7.4% ليصل إلى 8834.7 مليون دينار، وقد ساهم هذا الانخفاض في تعزيز النشاط الاقتصادي وإيجاد صورة متفائلة للنمو الاقتصادي، إذ تساهم زيادة الإنتاج في توسع الاستثمار في أصول الشركات من آلات ومعدات وغيرها من الأصول الثابتة، وهو ما ينعكس بدوره على تحسين المؤشرات الكلية المشار إليها سابقاً.

الجدول رقم (1):

تطور أداء الميزان التجاري في المملكة خلال الفترة 2010-2018 (مليون دينار أردني)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	الوفر/ العجز بالميزان التجاري
2010	4,990.1	11,050.1	-6,060.0
2011	5,684.6	13,440.2	-7,755.6
2012	5,599.5	14,733.7	-9,134.2
2013	5,618.0	15,667.3	-10,049.3
2014	5,953.1	16,280.0	-10,326.9
2015	5,561.4	14,537.2	-8,975.8
2016	5,359.5	13,720.4	-8,360.9
2017	5,333.1	14,553.7	-9,220.6
2018	5,518.5	14,353.2	-8,834.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح التجارة الخارجية، 2018.

ب. واقع الاستثمار في الأردن

في ظل ارتفاع عجز الموازنة والمديونية وارتفاع الدين العام، تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على المستوى المحلي، إذ تساهم هذه الاستثمارات في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل تساهم بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المملكة شهدت تذبذباً وانخفاضاً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في فترة الظروف الملتهبة التي تعاني منها المنطقة بسبب «الربيع العربي»، ما أدى إلى عدم قدرة الاستثمارات الأجنبية على أداء دورها في تحسين النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للأردنيين.

ويعرّف البنك المركزي الأردني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، على أنه صافي رصيد استثمارات غير المقيمين في حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها، بالإضافة إلى صافي أي التزامات أخرى على المؤسسات المقيمة في الأردن. ويبيّن الشكل رقم (2) أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن الذي سلك اتجاهات منخفضة خلال السنوات السابقة، قد بلغ 674.4 مليون دينار في عام 2018. ويمثل الجدول رقم (2) ترتيب الأردن ضمن مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020، حيث يلاحظ أن الأردن تقدّم بواقع 29 مرتبة وذلك بسبب تقدمه في عدد من المؤشرات وكنتيجة لجملة الإجراءات والإصلاحات التي اعتمدها التقرير في ترتيب الأردن ضمن تقرير ممارسة

أنشطة الأعمال. وتمثلت الإصلاحات في إنفاذ معلومات الائتمان وضمان الحقوق على الأموال المنقولة ضمن مؤشر الحصول على الائتمان، وإصدار قانون الإعسار ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار، وتنفيذ أتمتة الخدمات الحكومية ضمن مؤشر تبسيط الخدمات الضريبية. ويمكن تفصيل هذه الإصلاحات على النحو التالي:

1. معلومات الائتمان وضمان الحقوق على الأموال المنقولة ضمن مؤشر الحصول على الائتمان

تشمل الإصلاحات التي ساهمت في إدراج الأردن ضمن أفضل عشر دول إصلاحية:

- إقرار قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة (Secured Lending) رقم (20) لسنة 2018.

- إنفاذ نظام سجل الحقوق على الأموال المنقولة.

- تأسيس سجل الحقوق المنقولة الإلكتروني والذي أُطلق رسمياً بتاريخ 2019/10/21 من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

هذا الإصلاح مهم لتسهيل الحصول على الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام الأصول المنقولة كضمانات. كما يساعد السجل في حماية حقوق الدائن والمدين عن طريق إشهار هذه الحقوق وبحسب أقدمية الإشهار.

وكنتيجة لذلك، يُتوقع على مدار أربع سنوات أن يكون هنالك زيادة بنسبة (7%) في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وتوفير مبلغ مليار دولار للقروض على غرار تجارب مماثلة في العالم؛ بالإضافة إلى توفير 30 ألف فرصة عمل.

2. قانون الإعسار ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار

يحل هذا القانون محل أحكام الإفلاس سابقاً، وقد جاء بغرض مساعدة الشركات المتعثرة على إعادة تنظيم عملياتها وإعادة هيكلة ديونها بدلاً من تصفية ممتلكاتها، وبما يمكنها من الاستمرار في النشاط الاقتصادي إن أمكن، وحماية حقوق الدائنين والمساهمين، مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار ويضمن استقرار البيئة الاقتصادية.

3. أتمتة الخدمات الحكومية ضمن مؤشر تبسيط التسوية الضريبية
- تهدف الأتمتة إلى تبسيط الخدمات الضريبية، ومنها تقديم الإقرارات الضريبية ودفع ضرائب العمل والاشتراكات الإلزامية الأخرى إلكترونياً، مما يقلل من الوقت الذي تقضيه الشركات في الامتثال للالتزامات الضريبية.
- وهذا يعني أن الأردن حقق نتائج ملموسة على المدى القصير بفضل الإصلاحات التي تم اعتمادها وتنفيذها، ومنها ما يتعلق بممارسة الأعمال. ومن الأمثلة على ذلك:
1. ضمان الحقوق في الأموال المنقولة: بلغ عدد الإشهارات المسجلة 485 تمثل 59 حساباً مختلفاً (لبنوك وشركات تأجير وغيرها)، في حين بلغت قيمة الالتزام التمويلي لهذه الإيداعات 198 مليون دينار.
 2. شركة معلومات الائتمان (Credit Bureau): تمّ جمع المعلومات الائتمانية للأفراد والشركات واتاحتها للمقرضين والدائنين والمستهلكين في صورة تقرير ائتماني، وتم تطوير بيانات 1.67 مليون مشترك لعام 2020 (مقارنة مع 1.1 مليون مشترك لعام 2019).
 3. الإقرار الضريبي: تمت أتمتة وتبسيط خدمات الإقرارات الضريبية ودفع ضرائب العمل والاشتراكات الإلزامية إلكترونياً. وقد بلغت نسبة الشركات التي قامت بإقرار ضريبة المبيعات إلكترونياً لعام 2019 حوالي 89%.
 4. تشجيع وتنمية الصادرات الأردنية: تم تأسيس شركة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص كمؤسسة وطنية رائدة لتعزيز التجارة وتطوير وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات. وشكّل مجلس إدارتها من القطاعين العام والخاص، ووُضعت لها خطط التشغيل والعمل والحوكمة. ومن المتوقع أن تبدأ الشركة عملها في عام 2020.
 5. نظام النافذة الواحدة الوطنية/ الجمارك: تم تطبيق خدمات إجراءات التخليص المسبق على البضائع، وتقديم المستندات الإلكترونية في العتبة على خدمة العبور وإعادة التصدير لجميع أنواع التصاريح، مما أدى إلى تقليل وقت الإفراج عن الشحنات من 11 يوماً إلى 2.8 يوم فقط.
 6. أتمتة خدمات وزارة العدل: تمت أتمتة ما مجموعه 51 خدمة، والهدف هو الوصول إلى ما مجموعه 60 خدمة بحلول نهاية عام 2019، لتبسيط العمليات، وتوفير الوقت، وتحسين الشفافية، وخفض التكاليف. كما يعمل نظام الأرشفة الجديد في 38 محكمة في مناطق مختلفة من المملكة، بإجمالي 122 مليون وثيقة محفوظة حتى وقت إعداد هذه المراجعة.

7. رفع مستوى الصناعة الدوائية الأردنية؛ وتم ذلك من خلال تحسين الأنظمة وأتمتة العمليات وإعادة هندسة عملية تسجيل الأدوية. وتشمل الإنجازات التي تحققت: إلغاء تراكم 342 دواء في عملية التسجيل، وتثبيت أربعة أنظمة جديدة لعملية تسجيل الأدوية.

8. برنامج القائمة الذهبية ++: طورت دائرة الجمارك الأردنية برنامج القائمة الذهبية ++، حيث يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التقدم طوعاً للانضمام إلى البرنامج والحصول على مزايا محددة تسمح لمنتجاتها بالتحرك بشكل أسرع عبر الجمارك. وحتى وقت إعداد هذه المراجعة، انضم ما مجموعه 196 شركة إلى هذا البرنامج.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فمن أجل مواصلة التقدم في السنوات القادمة والتقارير اللاحقة، لا بد من المضي قدماً في تنفيذ المزيد من الإصلاحات الإضافية ذات الأولوية، والمتمثلة في ما يلي:

1. البدء بالأعمال التجارية: تجري حالياً الأتمتة لعملية تسجيل الأعمال التجارية، والتي تشمل: التسجيل الأولي، والحصول على رقم ضريبي، والتسجيل مع الضمان الاجتماعي، وفتح حساب، والحصول على شهادة التسجيل من الدوائر المعنية.

2. القضاء: القيام بإنشاء محاكم تختص بالمطالبات الصغيرة والقضايا التجارية من أجل الحصول على أدوات أسرع وأقل كلفة لتسوية المنازعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. التجارة الخارجية: الاستمرار بتطبيق نظام النافذة الواحدة الوطنية، بهدف تبسيط الإجراءات المختلفة من تخليص وتصدير واستيراد والإعلانات الجمركية والمحاسبة والضمانات والقضايا القانونية والشكاوى وغيرها.

4. التراخيص: العمل على تطوير قانون جديد للتراخيص المهنية في عمان، لتقليل الوقت، وتخفيض الكلفة على أصحاب الأعمال. كما ووفقاً على مذكرة سياسة جديدة لتبسيط التراخيص القطاعية بما يشمل الإلغاء والتبسيط لبعضها، إذ تجري حالياً مراجعة أنواع من التراخيص القطاعية للإلغاء (تصنيع المواد الغذائية، صناعة الأدوية، رياض الأطفال، المدارس الخاصة).

كما يجري العمل على إصلاحات هيكلية مهمة، تصب في تعزيز الاستثمار، كالشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتم صياغة سياسات وتشريعات فاعلة، وخلق إطار مؤسسي فعال لإدارة الاستثمارات الحكومية واستثمارات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف ضمان اختيار المشاريع ذات الأولوية، والمجدية اقتصادياً واجتماعياً، والمستدامة بيئياً، والقادرة على جذب تجارب القطاع الخاص ومهاراته وخبراته الفنية.

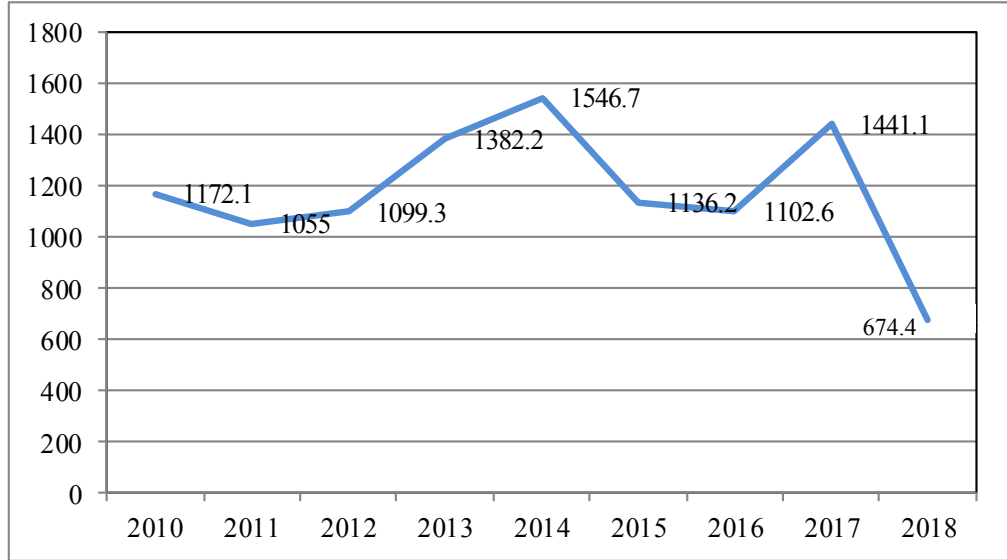
كما يجري العمل حالياً إنشاء صندوق لتطوير المشاريع، بهدف تسهيل إعداد وتنفيذ استثمارات مشاريع الشراكة في الأردن من خلال دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية في إعداد ومتابعة مشاريع الشراكة ذات الجدوى الكاملة. وفي الوقت نفسه يجري العمل على إعداد قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يجري إنشاء آلية لتظلمات المستثمرين في هيئة الاستثمار لحل الخلافات الناشئة بين المستثمرين والجهات الحكومية.

الجدول رقم (2):

ترتيب الأردن ضمن مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020

المؤشر	2017	2018	2019	2020
بدء النشاط التجاري	106	105	106	120
استخراج تراخيص البناء	109	110	139	138
الحصول على الكهرباء	48	40	62	69
تسجيل الملكية	96	72	72	78
الحصول على الائتمان	185	159	134	4
حماية المستثمرين الأقلية	165	146	125	105
دفع الضرائب	79	97	95	62
التجارة عبر الحدود	50	53	74	75
إنفاذ العقود	124	118	108	110
تسوية حالات الإعسار	142	146	150	112
الترتيب العام	118	103	104	75

الشكل رقم (2):
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)



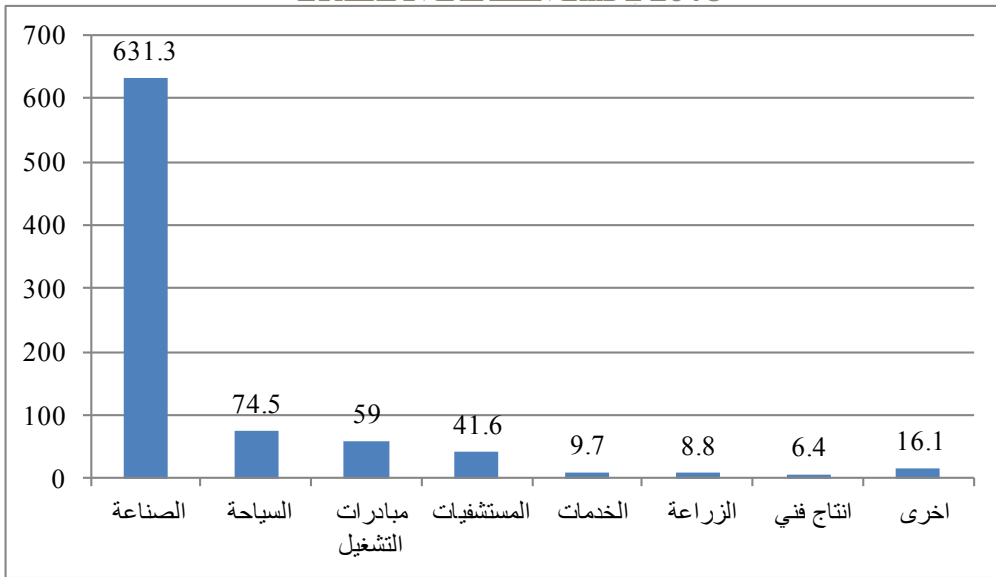
المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري، 2018.

وفي ظل المزايا التي منحها قانون الاستثمار، صدر نظام معدل لنظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين لسنة 2019 من حيث الحوافز والإعفاءات. وبحسب بيانات هيئة الاستثمار، توزعت هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ف جاء قطاع الصناعة في طليعة القطاعات المستفيدة من هذا القانون، بقيمة 631.3 مليون دينار (ما نسبته 74% من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من القانون)، في حين تراجع قطاع السياحة في عام 2019 بعدما كان أعلى القطاعات الاقتصادية المستفيدة من القانون لعام 2018، إذ بلغت قيمة استثماراته 74.5 مليون دينار (9% من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من النظام المعدل لعام 2019).

وخلال الفترة الأخيرة، نجح الأردن في جذب تدفقات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكان الأردن الثاني ترتيباً على مستوى المنطقة (بعد لبنان) من حيث استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه ما يزال بحاجة إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل. ويمكن العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن مستقرة على المدى الطويل، أما على المدى القصير فإنه لا علاقة بينهما. ويعد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً، حيث أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن على المدى الطويل تتراوح حول 0.34+ وهذا يعني أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر للأردن بنسبة 1% على سبيل المثال، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بنسبة 0.34%، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس قوة متزايدة في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن على المدى الطويل.

الشكل رقم (3):
حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون الاستثمار لعام
2018 بحسب القطاعات الاقتصادية



المصدر: هيئة الاستثمار، 2018.

ثانياً: تقييم استراتيجيات الاستثمار وبيئة الأعمال

تم إعداد استراتيجية خاصة بهيئة الاستثمار تنبثق عن «رؤية الأردن 2025» وخطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022). ويقع ضمن رؤية الاستراتيجية: تحفيز الاستثمارات، والإسهام في النمو الاقتصادي، من خلال زيادة فعالية البيئة الاستثمارية، وزيادة فعالية الاستثمار، وتعزيز الملاءمة المالية والاستدامة، وتطوير القدرات المؤسسية لهيئة الاستثمار من رأس المال البشري والمعرفي والتقني. كما بُدئ العمل على وضع استراتيجية وطنية للاستثمار للسنوات العشر القادمة.

وتطبّق المعايير الفضلى في هيئة الاستثمار، وتجري مراجعة للتشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل مستمر وبالتنسيق والتشاور مع الجهات المعنية بالاستثمار. وتم الربط إلكترونياً مع العديد من الدوائر الحكومية من خلال شبكة الحكومة الإلكترونية الآمنة، واعتمد نظام أرشفة إلكتروني لأرشفة جميع الوثائق الصادرة والواردة.

ومن الأهمية بمكان أن يتم استقطاب الاستثمارات إلى المحافظات، والتركيز على القطاعات الاقتصادية التي تمنح الأردن مزايا تنافسية للتصدير إلى الأسواق الخارجية، وعدم التركيز على قطاع بعينه للاستثمار، والتنوع بالاستثمار بحيث لا يكون هناك تركُّز قطاعي للاستثمارات. وكذلك العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال الإيرادات وتنوع مصادرها، وضبط الإنفاق العام، وزيادة الاستثمار الرأسمالي، وتحسين بيئة الأعمال، ومراجعة رسوم تأسيس الأعمال التجارية من حيث الترخيص وتسجيل الشركات ورخص المهن وغيرها.

إلا أن هذه العملية شابها الكثير من القصور وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج التي تقع على كاهل العديد من المؤسسات الرسمية المناط بها منظومة الاستثمار في المملكة، هذا بالإضافة إلى البطء في إصدار بعض القوانين والأنظمة اللازمة لتفعيل وتيرة جذب الاستثمار من الخارج (مثل قانون الشراكة) أو إعادة النظر فيها. كما يمكن ملاحظة أن العديد من المؤسسات الرسمية (وفي طليعتها هيئة الاستثمار ودائرة الجمارك العامة) كانت تعاني من بطء تنفيذ الإجراءات الداخلية من وجهة نظر المستثمرين والمراجعين اليوميين لأعمالها رغم عدم تغير القوانين والأنظمة سارية المفعول، الأمر الذي يمكن رده في العديد من المواقف إلى مزاجية الموظفين في تنفيذ التعليمات والأنظمة، واتساع مساحة التفسير للقرارات، خصوصاً تلك الصادرة من مجلس الوزراء، لعدم صياغتها بالطريقة المناسبة وبالوضوح المطلوب.

وقامت الحكومة خلال عام 2018 بوضع مجموعة من السياسات من أجل زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، هدفت إلى توفير فرص عمل، وزيادة الإنتاجية والقيمة المضافة للمنتجات والخدمات المحلية، وزيادة الصادرات من السلع والخدمات ذات الجودة العالية، وتوفير بيئة منافسة ومشجعة وحاضنة للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي.

وقد وضعت الحكومات تشجيع الاستثمار ضمن أهم الأولويات الوطنية الملحة، فتضمنت «رؤية الأردن 2025» تفاصيل عن تعزيز الاستثمار، تلتها وثيقة «على خطى النهضة» (أولويات عمل الحكومة للعامين 2019/2020) التي أفردت محوراً عن دولة الإنتاج يتضمن أولويات وإجراءات لتشجيع الاستثمار وتعزيزه، إضافة إلى استراتيجية ترويج الاستثمار المعدة من قبل هيئة الاستثمار للأعوام 2017-2019.

وتتناول هذه المراجعة الأولويات التي تضمنتها استراتيجية «على خطى النهضة» في مجال الاستثمار، كونها الاستراتيجية التي يتم العمل عليها حتى عام 2020، إضافة إلى تقديم مراجعة عما أنجز من استراتيجية ترويج الاستثمار (2017-2019) التي شارفت

مدتها الزمنية على الانتهاء، ثم تقديم التصور المستقبلي عن القطاع واتجاهاته العامة، للخروج بتوصيات تنفيذية تساهم في تطوير المنظومة الكلية والانتقال بها إلى التقدم المستمر.

إن القطاع الخاص يساهم بالقيمة الأعلى في الاستثمار، بينما يقع على عاتق القطاع العام تحفيز الاستثمار وتيسيره، وتذليل الصعوبات أمام الاستثمارات الجديدة والقائمة، ودعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والتي تعمل على توفير فرص عمل وتقليل استهلاك الطاقة في الأنشطة الاقتصادية وتوزيع الاستثمارات في محافظات المملكة.

وينبغي أن يلتزم القطاع العام بالمعايير الدولية التي تعمل على جذب الاستثمار إلى الأردن، من خلال تبسيط الإجراءات، وبناء قدرات العاملين في القطاع العام مع القطاعات الاستثمارية، وعدم فرض أعباء إضافية على الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات وإجراءات تجديد الترخيص، وسرعة اتخاذ الإجراءات التجارية، وتبسيط الإجراءات القضائية، ومشاركة القطاعات الاقتصادية وفتح باب الحوار معها حول التشريعات والأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطها أو تؤثر عليها، والعمل على التحسين المستمر للهيكل التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية بهدف ضمان تناسبها مع أهدافها التنظيمية والاقتصادية وزيادة شفافيتها، وإيجاد برامج مبنية على الخريطة الاستثمارية والمزايا النسبية وقصص النجاح ونوعية الحياة في الأردن، تستهدف جذب الاستثمارات وزيادة القيمة المضافة وتعزيز جودة السلع والخدمات الأردنية. وكذلك متابعة المؤشرات والتقارير الدولية التي تؤثر على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، وتحليلها، وإيجاد السياسات والإجراءات التي تضمن تحسن وضع الأردن في هذه المؤشرات.

ومن أولويات خطة عمل الحكومة لعامي 2019 و2020، الاهتمام بالإنتاج، فالاقتصاد الأردني يمتلك قدرات كبيرة لكنها غير موظفة بالكامل، ومن شأن «مشروع النهضة» البحث عن مكامن الخلل وإطلاق الإمكانيات التي تمكن الاقتصاد الأردني من زيادة النمو وتحسين مستويات المعيشة، من خلال زيادة الإنتاجية وفعالية الاقتصاد في توليد فرص عمل منتجة ولائقة للأردنيين. وجاء بند الاستثمار في هذه الخطة ضمن عدد من الأولويات الحكومية، وتم ربطه بعدد من الإجراءات ومؤشرات القياس لتحقيقها.

أما «وثيقة الأردن 2025» فأوضحت قنوات التمويل غير الحكومية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لما لذلك من دور حيوي في زيادة الاستثمار. وتوسعت الوثيقة في التركيز على البنية التحتية ومحطات توليد الطاقة. ويتطلب ذلك خبرات

مالية وقانونية وخبرات التفاوض بشأن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمستثمرين الأجانب. فعلى الحكومات الاستثمار في الكفاءات متعددة التخصصات، وأن تكون على استعداد لاستشارة خبراء خارجيين لتقديم المشورة لها بشأن آليات تقاسم المخاطر والحوافز بشكل مناسب. وقد أنشئت قبل سنوات وحدة الشراكة من طرف وزارة المالية، وذلك بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: النظرة المستقبلية للاستثمار وبيئة الأعمال

عملت الحكومات بجد على تنفيذ مجموعة من الإجراءات لزيادة الاستثمار في المملكة، مع الحفاظ على التوازن مع حاجتها لتوليد الإيرادات الضريبية التي تشكل نسبة مئوية كبيرة من ميزانيتها السنوية. وبفضل وجود البنية التحتية المتطورة نسبياً والمرافق الملائمة للأعمال التجارية، يُعد الاقتصاد الأردني جذاباً من الناحية الاستثمارية، وتعمل الحكومة على تعزيزه من خلال قوانين تشجيع الاستثمار التي تهدف إلى الحفاظ على قدر معين من الإيرادات الضريبية وفي الوقت نفسه توفير المزيد من الأفضلية التنافسية التي تجتذب المستثمرين وأصحاب الأعمال على حد سواء.

لقد كانت عملية التخطيط للاستثمار مجردة، تتولاها مؤسسات مختلفة يتسم التنسيق في ما بينها بالضعف، فكان لا بد من تحسين جودة التخطيط الاستراتيجي، من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز آلية التنسيق بين المؤسسات المعنية، وتحسين الرقابة على الاستثمار العام والشركات الاستثمارية المملوكة للدولة، إذ إن الإشراف على خطط الاستثمار الخاصة بالشركات المملوكة للدولة يشوبه الضعف.

وتركز الرقابة على الأداء المالي، بينما لا توجد تقارير عن الأداء التشغيلي أو تقييم المخاطر المالية، لذا لا بد من تصميم وتنفيذ خريطة طريق لتحسين الإشراف المركزي على خطط الاستثمار العام والأداء المالي للشركات المملوكة للدولة، وتقييم الأداء الحقيقي لقطاع الاستثمار العام والشركات المملوكة للدولة.

من خلال دراسة القطاعات الاقتصادية، تبين أن هنالك اهتماماً من قبل الحكومة ممثلةً بهيئة الاستثمار في أهم الفرص الاستثمارية والقطاعات ذات الأولوية (الرعاية الصحية، والأدوية، والسياحة، والسياحة الطبية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والصناعة، والكيماويات، والمشاريع الكبرى في المياه والطاقة المتجددة).

وتبين أن هنالك فرصاً استثمارية في قطاع الصناعة، إذ إن 74% من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع استفادت من قانون الاستثمار، فلا بد من العمل على التركيز على الاستثمار في أنشطة القطاع الصناعي، كأنشطة الألبسة والجلود والأدوية والمستلزمات الطبية

والكيماويات ومستحضرات التجميل والبلاستيك والمطاط والهندسة والإلكترونيات والأخشاب والأثاث والأعمال الزراعية والمعالجة الزراعية والتعبئة وتغليف الورق. ويساهم قطاع الصناعة بنسبة 24% من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر عدد فرص العمل بـ 240 ألف فرصة، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع في الصادرات الوطنية 91%. فلا بد أن تركز توجيهات الحكومة المستقبلية على الاستثمار في هذا القطاع بوصفه من أهم القطاعات المحوية والرائدة في الاقتصاد الأردني.

وفي قطاع السياحة، عملت الحكومة على تنفيذ برامج وسياسات استثمارية، رغم تراجع بعض الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع بسبب عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة والذي كان له أثر سلبي على أنشطة الفنادق والمطاعم وعلى قطاع التجارة الداخلية أيضاً. لكن اهتمام الحكومة بالسياحة العلاجية والدينية عمل على تحسّن القطاع السياحي بالمجمل. وهناك فرص استثمارية في هذا القطاع، كالسياحة الترفيهية، وبحيرة العقبة العليا. ويبلغ عدد فرص العمل في هذا القطاع 50060، ويصل الدخل المتأتي منه إلى 2.4 مليار دينار.

وفي قطاع الزراعة، تظهر الإنتاجية العالية والقدرة التنافسية القوية للقطاع بوضوح، رغم أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي صغيرة نسبياً (2.3 مليار دينار، أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي). وشكلت الصادرات الزراعية الأردنية حوالي 18% من صادرات الأردن، وجاءت في المرتبة الثانية بعد قطاع الكيماويات. وهناك فرص استثمارية في هذا القطاع، كالأعمال الزراعية، والمعالجة الزراعية، والمشروبات، والإرشاد الزراعي.

ويواجه الاقتصاد الأردني مجموعة تحديات، من بينها الضعف الذي يشوبه والذي أدى إلى تراجع مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية، وارتفاع الدين العام وعجز الموازنة، واختلال الميزان التجاري. وهناك عوامل داخلية وخارجية لها أثر سلبي على الاقتصاد الأردني وتحول دون ازدهاره، ومنها الاضطرابات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى زيادة العمالة الوافدة وانخفاض الصادرات الأردنية، وتدني كفاءة الجهاز الإداري، وانخفاض الإنفاق الاستثماري، وارتفاع البطالة، ووجود مجموعة من التشوهات الاقتصادية والضريبية، وانخفاض الطلب الكلي، والاعتماد الكبير على القطاع العام لتوظيف العمالة الأردنية، إذ إن الفرص التي يولدها القطاع الخاص لا تزيد نسبتها عن ثلثي الفرص سنوياً.

وفي ظل هذه التحديات تعمل الحكومة جاهدة من أجل تحقيق «نهضة اقتصادية»، من خلال الاهتمام بالنموذج التنموي الذي يعمل على زيادة الإنتاج والتوظيف، وتحسين

الأوضاع المالية للأردنيين، وتخفيف الفقر، وزيادة الاستثمارات والصادرات، وارتفاع النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار المالي، وضبط النفقات الجارية، والعمل على وضع نظام ضريبي عادل يحمي الطبقات الدنيا.

تقليل الإجراءات وتحسين الخدمات

اتخذت هيئة الاستثمار خطوات عدة خلال عام 2018 لتقليل الإجراءات وتحسين الخدمات، إذ تمت مراجعة 99 إجراء من أجل اختصارها والتسهيل على المستثمرين، وإصدار موافقة أمنية واحدة للمستثمر تكون كافية لأي إجراء أو خدمة يحتاجها لاستثماره وإقامته في المملكة، كما تم ربط الإعفاءات إلكترونياً بالمراكز الجمركية مباشرة ودون الرجوع إلى قسم الإعفاءات في الهيئة، على أن تُستخدم هذه الإعفاءات في المشاريع الاستثمارية. وأصبح عدد لجان تسجيل المشاريع الاستثمارية وترخيصها في الهيئة 13 من أصل 23 لجنة سابقاً. وبموجب قانون الاستثمار أصبحت المدة الزمنية للنظر في طلب الإعفاء أسبوعاً واحداً بعد أن كانت أسبوعين، ثم خُفضت المدة اللازمة لذلك بموجب قرارات مجلس الوزراء، من سبعة أيام إلى يوم واحد.

الإصلاحات التشريعية

تعدّ الإصلاحات والتشريعات الاستثمارية ركناً مهماً من أركان الاستثمار، وتهدف حزمة الإصلاحات والتشريعات التي قامت بها هيئة الاستثمار، إلى تعزيز قدرات الدولة التنافسية، وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة. لذلك، فإن وجود قانون استثمار موحد، يتواءم مع متطلبات المستثمرين واحتياجاتهم المتجددة، يمثل دعامة أساسية في زيادة التدفقات الاستثمارية، وتعزيز الاستثمارات المحلية والخارجية.

ويتطور منظومة التشريعات الاقتصادية الأردنية، وفاعلية السياسات الاقتصادية، والقدرة الكبيرة على التعامل مع التحديات، أصبح الاقتصاد الأردني محطة جذب للاستثمارات. وما يميز هذه التشريعات أنه تم التشاور مع الجهات المعنية قبل إقرارها، وبخاصة القطاع الخاص الذي يعدّ من شريكاً رئيساً وأساسياً للقطاع العام.

وعمل قانون الاستثمار على تعزيز صلاحيات هيئة الاستثمار، وذلك باعتماد الهيئة لتكون الجهة الحكومية المسؤولة عن جذب الاستثمارات وتوفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة. ومنح القانون هيئة السلطة والصلاحيات اللازمة لإيجاد المركزية في جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وعدم التداخل في المهام والصلاحيات بين المؤسسات.

إن نقص التشريعات والقوانين التي تحدّد أدوار ومهام الجهات الفاعلة مع هيئة الاستثمار، وقلة الحوافز سواء في التسهيلات الضريبية والجمركية، يجعل القطاع الخاص يتجنب الاستثمار في الأردن. فبالرغم من التقدم في الأنظمة الاستثمارية والضريبية وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار، إلا أن هناك حاجة إلى العديد من جوانب الدعم في مجال الاستثمار في الأردن. وتتطلب عملية تحسين المناخ الاستثماري، التعامل مع هذا المناخ كنظام متكامل ومتفاعل، من خلال التركيز على المزايا الاستثمارية النسبية التي يتمتع بها الأردن، وتنمية الخدمات المقدمة للمستثمرين، والتواصل مع الأجهزة المعنية بتنمية الاستثمارات والترويج للفرص الاستثمارية.

وقد صدر نظام معدل لنظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (80) لسنة 2019، تمّ فيه إلغاء أو تعديل بعض مواد نظام 2016 (الأصلي).

جذب الاستثمار في الأردن

الاستثمار هو عبارة عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه بوجود مجموعة من المقومات التي تعدّ مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار سواء كان داخلياً أو خارجياً، ومن بينها تمتع البلد بالاستقرار السياسي والأمني والإنتاج الاقتصادي، حيث تندرج مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والحسابات الختامية للحكومة، ضمن أهم المؤشرات التي يوليها المستثمرون عنايتهم عند إجراء الدراسات المتعلقة بمناخ الاستثمار. ويعمل وجود بنية أساسية على تشجيع قطاع الأعمال من خلال أنشطته الاقتصادية على زيادة الاستثمار، لأن هذه البنية نسيج أساسي يعتمد عليه قطاع الأعمال في ممارسة أنشطته.

ويؤدي توفر المناخ الاستثماري دوراً في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهو عامل مهم لزيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن تمتع الأردن بالاستقرار السياسي والأمني يعدّ نقطة جذب للاستثمار الأجنبي. كما جعل الموقع الاستراتيجي من الأردن حاضنة للاستثمارات، وقاعدة للانطلاق إلى أهم الأسواق الاستهلاكية على مستوى المنطقة. وانطلقت لقاءات الحكومة في عام 2019 مع مجموعة كبيرة من الدول المانحة ومؤسسات القطاع الخاص التي تسعى للاستثمار في الأردن، من إيمان الحكومة بأن الأردن يشكل فرصة حقيقية للاستثمار، وأن وجود هذه الفرص مبني على موارد بشرية مؤهلة وموقع جغرافي يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمارات في الأردن، وأنه سيكون للأردن دور في إعادة الإعمار بالعراق وسوريا، وإعادة خطوط التواصل بين دول الخليج العربي

وتركيا وغرب آسيا وأوروبا، وهو ما يسهم في النهاية في إعادة فتح الأسواق المغلقة، وجذب رؤوس أموال جديدة، وتحسّن الاستثمار في الأردن.

رابعاً: الانجازات المتحققة من هيئة تشجيع الاستثمار وبرز ما جاء بها

تم العمل على إعداد استراتيجية خاصة بهيئة الاستثمار، انبثقت عن «رؤية الأردن 2025»، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022). ويقع ضمن رؤية الاستراتيجية: تحفيز الاستثمارات، والإسهام في النمو الاقتصادي، من خلال زيادة فعالية البيئة الاستثمارية، وزيادة فعالية الاستثمار، وتعزيز الملاءة المالية والاستدامة، وتطوير القدرات المؤسسية لهيئة الاستثمار من رأس المال البشري والمعرفي والتقني. والعمل جارٍ لاعتمادها.

اعتمدت الهيئة المبادئ الرئيسية للممارسات التنظيمية الجيدة التي تعزز النمو الاقتصادي والاستثمار من خلال تعزيز الشفافية، والانفتاح على القطاع الخاص، وتعزيز التشاركية، وتحسين فرص الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي، وتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار عبر تعزيز ثقة المستثمرين، وتبسيط الإجراءات، والتقليل من البيروقراطية، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في النافذة الاستثمارية الإلكترونية من حيث التسجيل والترخيص، مع إيجاد منظومة متكاملة من المتابعة والمساءلة والسعي الدائم للتحسين المستمر، وبحيث تكون هذه السياسات ممكنة لممارسة النشاط الاستثماري وليست مُقيّدة لها.

كما تبنت الهيئة سياسة ضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بترخيص وتسجيل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وبالأثار الاقتصادية للأحكام التنظيمية الحالية والمستقبلية داخل المناطق التنموية.

وتتبني الهيئة سياسة التشاور والمشاركة والحوار بين القطاعين العام والخاص ومع القطاعات المعنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية قدر الإمكان، وتتبنى أيضاً سياسة التحسين المستمر لتطوير التعليمات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

وتولي هيئة الاستثمار جلّ اهتمامها لتبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات للمستثمرين (التسجيل، الترخيص، منح الموافقات للمشاريع)، حيث تم تفعيل النافذة الاستثمارية، وتم إصدار نظام خاص بالنافذة يتم بموجبه تقديم جميع الخدمات المتعلقة بتسجيل الشركات والموافقات من خلال مفوضين من الجهات المعنية.

وتقوم الهيئة بمنح الإعفاءات والتسهيلات للقطاع الاقتصادي المستهدف ككل، وليس لمشاريع محددة، وذلك من الشفافية والمساواة.

ويجري العمل على الربط إلكترونياً مع العديد من الجهات الحكومية من خلال شبكة الحكومة الإلكترونية الآمنة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها، والتقليل من استخدام الأوراق (ومن هذه الجهات: وزارة الصناعة والتجارة، دائرة مراقبة الشركات، دائرة الجمارك الأردنية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، أمانة عمان الكبرى، وزارة الداخلية، غرفة صناعة عمان).

وتقوم هيئة الاستثمار بمتابعة الأعمال والخطة التنفيذية للمطورين الرئيسيين في المناطق التنموية والحررة، وإجراء الكشوفات الميدانية، والاطلاع على سير الأعمال لتنفيذ البنية التحتية الكاملة واللازمة لتحقيق الغايات المرجوة من إنشائها والمتمثلة في استقطاب الاستثمارات وتمكينها.

ويتم إشراك المطورين الرئيسيين بالأنشطة الترويجية الدولية والخارجية للترويج للمناطق التنموية. كما يتم الترويج لهذه المناطق من قبل الهيئة في جميع الأنشطة الاستثمارية التي تشارك بها واللقاءات التي تعقدها مع المستثمرين.

وقم العمل على فتح العديد من المكاتب التمثيلية لهيئة الاستثمار داخل المحافظات، بهدف تسهيل وتيسير الإجراءات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية فيها، وإيجاد الحلول للتحديات والمعوقات التي تواجهها ضمن الأطر القانونية، حيث يوجد للهيئة مكاتب في مادبا، والكرك، ومعان، وإربد (مكتبان)، والسلط، والمفرق، ومنطقة البحر الميت، وسحاب، والموقر.

التوصيات

- عدم التركيز على قطاع بعينه للاستثمار، والتنوع بالاستثمار بحيث لا يكون هناك تركُّز قطاعي للاستثمارات.
- إجراء مراجعة شاملة للقوانين والأنظمة، وذلك من أجل إصدار قوانين تعمل على جذب الاستثمارات إلى الأردن.
- توفير البيانات الضرورية عن الاستثمار في الأردن، واخضاع هذه البيانات للمراجعة بصورة مستمرة بموجب القوانين، على أن تتضمن هذه البيانات الاستثمارات بتفاصيلها كاملة، وأن تُنشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار داخل الأردن بشكل أكثر تفصيلاً، وأن يكون هنالك معرفة لدى المستثمر بالإجراءات التي اتُّخذت لتهيئة المناخ الاستثماري بالفعالية وبالسرعة الممكنتين.
- استقطاب الاستثمارات إلى المحافظات، والتركيز على القطاعات الاقتصادية التي تمنح الأردن مزايا تنافسية للتصدير إلى الأسواق الخارجية والصعود في سلسلة القيمة، ومنها: الزراعة، والخدمات الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات، والصناعات الإبداعية، والسياحة بما فيها السياحة العلاجية.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، من خلال الإيرادات وتنوع مصادرها، وضبط الإنفاق العام، وزيادة الاستثمار الرأسمالي، وتحسين بيئة الأعمال، ومراجعة رسوم تأسيس الأعمال التجارية من حيث الترخيص وتسجيل الشركات ورخص المهن وغيرها، ومراجعة قوانين الإعسار المالي للشركات العاملة ضمن الاقتصاد الأردني بما يضمن مساعدتها على العودة إلى السوق وتنشيطها اقتصادياً.
- إبرام شراكة مع القطاع الخاص من أجل الاستثمار بالبنى التحتية في محافظات المملكة، وذلك عن طريق إنشاء سكة حديد تربط المحافظات بعضها ببعض، وهو ما يشجع على ربط الأردن بالدول المجاورة، ويسهم بالتالي في زيادة الصادرات عن طريق تخفيض تكاليف النقل، وكذلك زيادة أعداد السياح القادمين الأردن.
- حماية المستثمرين من خلال وضع إجراءات تكفل حماية مشاريعهم قانونياً، وضمان حصولهم على تسهيلات مالية بشروط ميسرة تساعدهم على توسيع أعمالهم ورفع كفاءتهم من أجل تصدير بضائعهم إلى الأسواق المجاورة والإقليمية.
- دعم القطاعات الرائدة والمحورية في الاقتصاد الأردني عن طريق الاستثمار فيها، ويكون ذلك من خلال مراجعة السياسات وتعديلها بطريقة تسهّل عمل هذه القطاعات. ومن القطاعات التي يفضّل الاستثمار بها في هذا المجال، قطاع السياحة،

وذلك من خلال السياحة الدينية والسياحة العلاجية، إذ يتميز الأردن بمواقع أثرية أُدرجت ضمن قوائم التراث العالمي لليونسكو وتحظى باهتمام عالمي وأهمية تاريخية، وهذا يعمل على زيادة القيمة المضافة للسياحة في الأردن.

- استثمار الأوضاع المحيطة بالمملكة والتحضير جيداً للاستفادة من مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المجاورة، خاصة أن الأردن يمتلك الكوادر والمهارات البشرية المؤهلة والقادرة على المساهمة في هذا المجال، وهذا يتطلب المزيد من تضافر الجهود وتحويل التحديات إلى فرص استثمارية تعمل على زيادة الحركة التجارية.

- العمل على القوانين والتشريعات الاقتصادية والإجرائية المرتبطة بالاستثمار وممارسة الأعمال في الأردن، وذلك بهدف تعديل التعقيدات فيها بما يضمن سهولة سير الأعمال وجذب الاستثمارات. ولتعزيز بيئة الأعمال في الأردن، لا بد من الإسراع في تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث سيؤدي ذلك إلى تسريع المعاملات التجارية وتأسيس الأعمال التجارية في الأردن، وتخفيض كلف المعاملات، والرفع من كفاءة الحكومة. كما ينبغي مراجعة قوانين الإعسار المالي للشركات العاملة ضمن الاقتصاد الأردني، وإيجاد صيغة لتسريع عملية استفادة المعسرين مالياً من القانون وإعادة تمهم للسوق وتنشيطهم اقتصادياً.

- تقديم الخدمات بطريقة متكاملة وذات جودة عالية، والأستتحوّل الخدمات إلى عبء على الحكومة. وينبغي تخفيف الضغط على الخدمات في المدن، وبخاصة الخدمات الصحية، حيث يستمر الضغط عليها فيها رغم وجود العديد من المراكز الصحية في المحافظات.

- تعدّ مشكلة البطالة من المشاكل المعقّدة في الأردن، لذا يجب توجيه الاستثمارات نحو الاستثمارات كثيفة الأيدي العاملة والتي يعتمد الإنتاج فيها على نسبة عمالة مرتفعة. وفي هذا المجال، لا بد من الاهتمام بمخرجات التعليم العالي، بحيث يتم تزويد الطلبة بالمهارات المطلوبة. ولتحقيق ذلك يجب تحقيق شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والمسؤولين عن التعليم العالي في الأردن من خلال معرفة احتياجات هذا القطاع من المهارات الوظيفية المطلوبة ووضع الخطط المشتركة لتحقيق ذلك.

- من أجل تحفيز الاستثمار، لا بد من الاهتمام بسياسات الاقتصاد الكلي والاستثمار العام، وجودة المؤسسات العامة، ووضع استراتيجية تكون الأداة الرئيسية لتحقيق الأهداف الممكنة في ما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الأجنبية والمحلية، والتي بدورها توفر فرصاً مدرة للدخل المحلي وتحسين نوعية الحياة للأردنيين. وتركز هذه الاستراتيجية على الإصلاح المستمر للسياسات والمؤسسات لتعزيز ظروف السوق الحرة، حتى يتسنى للسوق الخاص تخصيص أموال استثمارية بأكبر قدر

ممکن من الكفاءة. لكن هذه التغييرات ستستغرق وقتاً في التصميم والتنفيذ، علاوة على أنها تتطلب وقتاً كافياً من الشركات والأفراد للتكيف معها. وفي الأثناء، يكون دور الاستراتيجيات الحكومية القيام بتدخلات تستهدف فرصاً استثمارية محددة وتلبية الأولويات الاجتماعية المهمة، بحيث تتركز أهداف الاستراتيجيات في تحقيق أعلى صافي أرباح للاقتصاد، أو على الأقل مساعدة صانع القرار في تحقيق الأهداف الوطنية، فقد يتخلى الأردن عن عوائد اقتصادية حالياً من أجل التوسع بالاستثمار في المستقبل.

- من شأن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في الأردن أن تعالج مجموعة واسعة من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد المستقبلي للمملكة، حيث تعمل هذه الاستراتيجية على أجندة الإصلاح في الأردن على المدى القصير والطويل، وتعمل على سلسلة من التغييرات المحددة في السياسات والمؤسسات الحالية، بهدف ترويج الاستثمار بصورة أكثر تركيزاً، ويتطلب ذلك حوكمة قوية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية على مدار سنوات عديدة.

- إعادة بناء القطاع الخاص بالخبرات التي هجرته لحماية نفسها واستثمارتها في القطاع العام، حيث سيعمل ذلك على إعادة التوازن إلى الاقتصاد الأردني، وستكون هذه الخبرات الاستثمارية والاقتصادية قوة محركة للنمو الاقتصادي، خصوصاً إذا عملت على تفعيل العديد من القوانين والأنظمة بما يتلاءم مع طبيعة استثمارتها. وينبغي العمل على إشراك القطاع الخاص في إدارة الدولة، حيث لا يمكن للقطاع العام إدارة الاقتصاد الوطني بمفرده، لذلك هناك حاجة إلى شركاء اقتصاديين ومستثمرين من القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية المستدامة.

ملحق

الأولويات الاستراتيجية والمبادرات ذات الأولوية ومؤشرات الأداء الرئيسية ضمن السيناريو المستهدف لبيئة الأعمال

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية	ما تم إنجازه والعمل عليه
تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة، وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار	تعزيز قدرات هيئة الاستثمار لتقديم الخدمات بما فيها خدمات ما بعد التأسيس وفق أفضل الممارسات العالمية.	<ul style="list-style-type: none"> • يجري العمل على إعداد استراتيجية خاصة بهيئة الاستثمار تنبثق عن «رؤية الأردن 2025» وخطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022). ويقع ضمن رؤية الاستراتيجية: تحفيز الاستثمارات، والإسهام في النمو الاقتصادي، من خلال زيادة فعالية البيئة الاستثمارية، وزيادة فعالية الاستثمار، وتعزيز الملاءة المالية والاستدامة، وتطوير القدرات المؤسسية لهيئة الاستثمار من رأس المال البشري والمعرفي والتقني. • تطبيق المعايير العالمية الفضلى في هيئة الاستثمار. ومن ذلك: <ul style="list-style-type: none"> - اعتمدت الهيئة المبادئ الرئيسية للممارسات التنظيمية الجيدة التي تعزز النمو الاقتصادي والاستثمار، من خلال تعزيز الشفافية، والانفتاح على القطاع الخاص، وتعزيز التشاركية، وتحسين فرص الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي، وتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار عبر تعزيز ثقة المستثمرين، وتبسيط الإجراءات، والتقليل من البيروقراطية، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في النافذة الاستثمارية الإلكترونية من حيث التسجيل والترخيص، مع إيجاد منظومة متكاملة من المتابعة والمساءلة والسعي الدائم للتحسين المستمر، وبحيث تكون هذه السياسات ممكنة لممارسة النشاط الاستثماري وليست مقيدة لها. - تبنت الهيئة سياسة ضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بترخيص وتسجيل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وبالأثار الاقتصادية للأحكام التنظيمية الحالية والمستقبلية داخل المناطق التنموية. - تتبنى الهيئة سياسة التشاور والمشاركة والحوار بين القطاعين العام والخاص ومع القطاعات المعنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية قدر الإمكان، كما تتبنى سياسة التحسين المستمر لتطوير التعليمات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاستثمارية. - تُولي هيئة الاستثمار جل اهتمامها لتبسيط الإجراءات وتقديم الخدمات للمستثمرين من تسجيل وترخيص ومنح موافقات للمشاريع، إذ فعلت النافذة الاستثمارية، وصدر نظام خاص بالنافذة ينص على تقديم جميع الخدمات المتعلقة بتسجيل الشركات والموافقات من خلال مفاوضين من الجهات المعنية. - تقوم الهيئة بمنح الإعفاءات والتسهيلات للقطاع الاقتصادي المستهدف ككل وليس لمشاريع محددة، وذلك انتهاجا للشفافية والمساواة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية	ما تم إنجازه والعمل عليه
		<ul style="list-style-type: none"> - تتمثل عملية الرقابة في الكثير من الأحيان، بقيام الهيئة بالمتابعة والكشف الميداني على المشاريع الاستثمارية الجديدة والقائمة. • في ما يتعلق بعملية تسجيل المشاريع الاستثمارية، يتم تسجيل المشاريع عن طريق النافذة الاستثمارية، كما يتم إصدار الرخص القطاعية والموافقات البيئية والتنظيمية. • الإجراءات المتخذة لتحسين أعمال النافذة الاستثمارية: - إصدار دليل للتراخيص يبين جميع إجراءات تسجيل المشروع وترخيصه. - استحداث قسم لدعم السياسات بهيئة الاستثمار، يقوم بما يلي: - مراجعة التشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل مستمر، ودراستها، وتعديلها، وفق متطلبات واحتياجات الاستثمار في الأردن. - التنسيق والتشاور مع الجهات المعنية بالتشريعات والتي تنوي إصدارها، وإطلاعها على المسودات ومناقشة هذه المسودات والتوصل إلى منظومة صيغة تشريعية تحقق أهداف الهيئة المتمثلة في الحفاظ على البيئة الاستثمارية الجاذبة. • سيتم الربط إلكترونياً مع العديد من الجهات الحكومية من خلال شبكة الحكومة الإلكترونية الآمنة، للاستفادة من الخدمات التي تقدمها، والتقليل من استخدام الأوراق (من هذه الجهات: وزارة الصناعة والتجارة، دائرة مراقبة الشركات، دائرة الجمارك الأردنية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، أمانة عمان الكبرى، وزارة الداخلية، وغرفة صناعة عمان). • إعداد خطة عمل متكاملة لخطة التحول الإلكتروني، وتطبيق جزء من المشاريع بحسب الخطة، ومنها: مشروع وزارة النقل (نظام تتبع المركبات)، ومشروع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني (تراسل ديوان-ديوان). ويجري العمل على تطبيق مشروع نظام إدارة الموارد البشرية الموحد. • إعداد وثيقة سياسة البيانات واعتمادها وتطبيقها في الهيئة (IT Policy). • تطبيق نظام الأرشيف الإلكتروني، لأرشفة جميع وثائق الهيئة الصادرة والواردة والداخلية، وتحويل عملية البريد في الهيئة من ورقية إلى إلكترونية. • التعاون مع (JCP-USAID) للمساعدة من خلال مستشار أجنبي، وتوفير التدريب لبناء قدرات موظفي الهيئة بالترويج وجذب الاستثمارات الأجنبية.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية	ما تم إنجازه والعمل عليه
	وضع استراتيجية وطنية للاستثمار للسنوات العشر القادمة.	<p>استراتيجية ترويج الاستثمار (2017-2019)</p> <ul style="list-style-type: none"> • هدف الاستراتيجية: تحسين قدرة هيئة الاستثمار للترويج للأردن كموقع استثماري جاذب، بهدف زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، مما يساهم في خلق فرص عمل، والمساهمة في رفع تنافسية القطاع الخاص الأردني ونموه، بالإضافة إلى التكامل مع الأسواق الإقليمية والدولية. • أعدت الاستراتيجية بدعم من مشروع التنافسية الأردني المنفذ بدعم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. <p>منهجية إعداد الاستراتيجية</p> <ul style="list-style-type: none"> • جمع ودراسة المعلومات المتاحة • دراسة وضع نماذج الاستراتيجية مع سيناريوهات التنمية الاقتصادية (التيمة 2025) • عقد لقاءات مع الجهات المعنية من القطاع العام والخاص • تقييم المواقع التنافسية • تحديد خصائص القطاعات المرغوبة وإمكانية الوصول إليها • تقييم الأولويات • وضع الاستراتيجية • مناقشة ومراجعة الاستراتيجية والاستشارة بخصوصها والتبليغ من صحتها
	تنظيم عدد من المهمات وتبني أفضل المبادرات والوسائل الترويجية لجذب الاستثمارات للدول المستهدفة.	<p>استراتيجية هيئة الاستثمار (2018-2022)</p> <ul style="list-style-type: none"> • هدف الاستراتيجية: تطوير كفاءة هيئة الاستثمار وإمكاناتها لتتمكن من تحقيق الأهداف الوطنية المناطة بها في مجال الاستثمار. • وضعت خطة ترويجية تنفيذية تتناسب واهتمامات كل دولة، لاستهداف الاستثمارات الأجنبية والعربية، وترويج الأردن في الخارج كوجهة استثمارية مميزة وبيئة مشجعة للأعمال. • المشاركة بالمؤتمرات الاستثمارية.
	تسريع إنشاء النافذة الاستثمارية وفق أفضل الممارسات العالمية، وتقديم خدماتها إلكترونياً.	<ul style="list-style-type: none"> • أطلقت النافذة الواحدة بموجب قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014. • أعيدت هندسة الإجراءات والعمليات في النافذة لتحقيق تطوير جوهري في الأداء في مجالات الوقت والكلفة والجودة ورضا العملاء. • يجري العمل على الربط إلكترونياً مع العديد من الجهات الحكومية، من خلال شبكة الحكومة الإلكترونية الآمنة، للاستفادة من الخدمات التي تقدمها، والتقليل من استخدام الأوراق (من هذه الجهات: وزارة الصناعة والتجارة، دائرة مراقبة الشركات، دائرة الجمارك الأردنية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، أمانة عمان الكبرى، وزارة الداخلية، وغرفة صناعة عمان).

تقرير حالة البلاد لعام 2019: بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية	ما تم إنجازه والعمل عليه
وضع خطة استراتيجية لترويج الاستثمار موجهة نحو استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين	تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات الاقتصادية داخل الأردن وخارجه، بما فيها مؤتمر المغتربين الأردنيين، بشكل دوري.	<ul style="list-style-type: none"> يجري العمل، بالتنسيق مع وزارة الخارجية لشؤون المغتربين والغرف الصناعية والجمعيات المتخصصة، على إقامة لقاءات وتنظيم زيارات استثمارية وعقد ندوات اقتصادية مع المغتربين الأردنيين، لتسويق الفرص الاستثمارية.
تعزيز الترويج مع الشركات المحلية والأجنبية على شبكة الإنترنت، من خلال منصة لتبادل المعرفة تديرها هيئة الاستثمار.	تم العمل على إعداد تصميم الموقع الإلكتروني الجديد للهيئة، والذي يساهم في الاطلاع على جميع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، والبيانات والمعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، والتشريعات المتعلقة بتطبيق ممارسة العمليات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، بالإضافة إلى أدلة الخدمات والترخيص الخاصة بالمشروع.	<ul style="list-style-type: none"> تم العمل على إعداد تصميم الموقع الإلكتروني الجديد للهيئة، والذي يساهم في الاطلاع على جميع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، والبيانات والمعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، والتشريعات المتعلقة بتطبيق ممارسة العمليات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، بالإضافة إلى أدلة الخدمات والترخيص الخاصة بالمشروع.
جمع البيانات والمعلومات وتحليلها حول الدول المستهدفة.	تم جمع وتحليل البيانات لـ 56 دولة مستهدفة (Country Profile)، وتقرير معلومات عن 65 دولة (fact sheet)، بهدف استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية بما يتواءم مع المزايا التنافسية لعدد من القطاعات الاقتصادية في الأردن.	<ul style="list-style-type: none"> تم جمع وتحليل البيانات لـ 56 دولة مستهدفة (Country Profile)، وتقرير معلومات عن 65 دولة (fact sheet)، بهدف استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية بما يتواءم مع المزايا التنافسية لعدد من القطاعات الاقتصادية في الأردن.
استحداث فرص استثمارية، وتوزيعها على محافظات المملكة.	تطوير خرائط استثمارية لمحافظة المملكة كافة.	<ul style="list-style-type: none"> الانتهاء من مشروع الخريطة الاستثمارية للمحافظات والذي يشمل 120 فرصة استثمارية، بواقع 10 دراسات لكل محافظة لمشاريع متوسطة وصغيرة الحجم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ذات فرص نمو ومولدة لفرص العمل وتتواءم مع المزايا النسبية والتنافسية لكل محافظة. وتم إطلاقها في جميع محافظات المملكة. إعداد تقرير موجز عن كل محافظة، يهدف إلى تحديد ودراسة الواقع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية، من خلال تحليل المقومات القائمة والكامنة والمزايا التنافسية والتوجهات التنموية والاستراتيجية لكل محافظة. إعداد خطة ترويجية تنفيذية مباشرة وغير مباشرة تستهدف استقطاب المستثمرين داخليا وخارجيا، بعد التباحث والتشاور مع المجتمع المحلي بكل أطيافه في كل محافظة من البلديات وغرف التجارة والصناعة ووحدات التنمية في المحافظات. وتم الحرص على أن تكون هذه الفرص الاستثمارية ذات فرص نمو عالية، ومولدة لفرص العمل، وقابلة للتطبيق على أرض الواقع وللتمول.
تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة، والاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية القائمة فيها من خلال تطوير البنية التحتية الجاذبة.	تقوم هيئة الاستثمار بمتابعة الأعمال والخطة التنفيذية للمطورين الرئيسيين في المناطق التنموية والحرة، وإجراء الكشوفات الميدانية، والاطلاع على سير الأعمال لتنفيذ البنية التحتية الكاملة واللازمة لتحقيق الغايات المرجوة من إنشائها والمتمثلة في استقطاب الاستثمارات وتمكينها.	<ul style="list-style-type: none"> تقوم هيئة الاستثمار بمتابعة الأعمال والخطة التنفيذية للمطورين الرئيسيين في المناطق التنموية والحرة، وإجراء الكشوفات الميدانية، والاطلاع على سير الأعمال لتنفيذ البنية التحتية الكاملة واللازمة لتحقيق الغايات المرجوة من إنشائها والمتمثلة في استقطاب الاستثمارات وتمكينها. يتم إشراك المطورين الرئيسيين بالأنشطة الترويجية الدولية والخارجية، للترويج للمناطق التنموية. كما يتم الترويج لهذه المناطق من قبل الهيئة في الأنشطة الاستثمارية التي تشارك بها واللقاءات التي تعقدتها مع المستثمرين.



الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية	ما تم إنجازه والعمل عليه
	توسعة نطاق المدن الصناعية لتشمل محافظات المملكة من خلال إنشاء مدن صناعية إضافية.	تم اعتماد المخططات الشمولية لإنشاء مدن صناعية جديدة في محافظات مادبا والسلط والطفيلة. ويجري العمل على إنشاء هذه المدن بالإضافة إلى مدينة صناعية بجرش.
	إنشاء مكاتب تمثيل لهيئة الاستثمار لدى غرف الصناعة والتجارة (خارج العاصمة).	تم العمل على فتح العديد من المكاتب التمثيلية لهيئة الاستثمار داخل المحافظات، بهدف تسهيل وتيسير الإجراءات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية فيها، وإيجاد الحلول للتحديات والمعوقات التي تواجهها ضمن الأطر القانونية، حيث يوجد لهيئة مكاتب في مادبا، والكرك، ومعان، وإربد (مكتبان)، والسلط، والمفرق، ومنطقة البحر الميت، وسحاب، والموقر.